

Distr.: General  
4 March 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

## جبل طارق

## ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

## المحتويات

## الصفحة

أولا -	لمحة عامة .....	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية .....	٤
ثالثا -	الميزانية .....	٥
رابعا -	الأحوال الاقتصادية .....	٥
ألف -	لمحة عامة .....	٥
باء -	التجارة .....	٦
جيم -	الخدمات المالية والمصرفية .....	٦
دال -	النقل والاتصالات والمرافق العامة .....	٦
هاء -	السياحة .....	٨

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستمدة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها إلي الأمين العام للدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بعثت الدولة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة:

[www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml](http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml)



الرجاء إعادة استعمال الورق

200314 190314 14-25238X (A)



٨	.....	خامسا - الأحوال الاجتماعية . . . . .
٨	.....	ألف - اليد العاملة . . . . .
٩	.....	باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية . . . . .
٩	.....	جيم - الصحة العامة . . . . .
٩	.....	دال - التعليم . . . . .
٩	.....	هاء - الجريمة والسلامة العامة . . . . .
١٠	.....	واو - حقوق الإنسان . . . . .
١٠	.....	سادسا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق . . . . .
١١	.....	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل . . . . .
١١	.....	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة . . . . .
١٢	.....	باء - موقف حكومة الإقليم . . . . .
١٣	.....	جيم - موقف حكومة اسبانيا . . . . .
١٥	.....	دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة واسبانيا . . . . .
١٥	.....	هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق . . . . .
١٦	.....	ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة . . . . .
١٦	.....	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . . . . .
١٦	.....	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) . . . . .
١٧	.....	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة . . . . .

## أولا - ملحة عامة

١ - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يرد أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي في دستور كل إقليم من هذه الأقاليم؛ وقد تنازلت اسبانيا للمملكة المتحدة عن السيادة على جبل طارق بموجب معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣، مع المياه الإقليمية المرتبطة بالسيادة على هذه الأراضي. وتزعم اسبانيا من جانبها بأنه بموجب المادة ١٠ من المعاهدة، لم تتنازل اسبانيا لبريطانيا العظمى إلا على مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه وحصنه ودفاعاته. وبناءً على نداء وجهته الجمعية العامة منذ وقت طويل إلى اسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار ٢٠٧٠ (د - ٢٠)، والذي أُتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥)، حثت الجمعية العامة حكومتَي اسبانيا والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٣، ضمن جملة أمور، على أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومُنطلقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفرعين سابعاً وثامناً أدناه).

٢ - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لاسبانيا، ويصله بها برزخ يبلغ طوله ١,٦ كيلومتر تقريباً. ويقابله على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الاسباني على مسافة ٨ كيلومترات غرباً، وتبعد عنه قارة أفريقيا مسافة ٣٢ كيلومتراً جنوباً. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨ كيلومترات مربعة، وتقول اسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، إن مساحته تبلغ ٤,٨ كيلومترات مربعة. ولا تزال المسائل المتعلقة بالبرزخ، والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق محل نزاع.

٣ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم في عام ٢٠١٢ قرابة ٣٠.٠٠٠ نسمة. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق المتداول إلى جانب الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

## ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - بموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦، كان الفريق السير جيمس بنيامين دوتن حاكم جبل طارق يمثل العرش البريطاني في الإقليم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. والحاكم هو المسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية، وشؤون الدفاع، والأمن الداخلي (بما في ذلك شؤون الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وبعد إجراء الانتخابات، يعين الحاكم، بمقتضى سلطته التقديرية، العضو المنتخب في البرلمان، والذي يرى أنه يحظى بأكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان المنتخبين، في منصب رئيس الوزراء. ويعين الحاكم أيضاً الوزراء الآخرين من بين أعضاء البرلمان المنتخبين. وبموجب دستور جبل طارق، يحتفظ التاج البريطاني بالسلطة التشريعية لسن قوانين من حين لآخر بشأن السلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق. ويتضمن الدستور أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

٥ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة الاستئناف، ثم لدى مجلس جلاله الملكة التي تتصرف بناءً على مشورة من مجلس الملكة الخاص.

٦ - ووفقاً للأرقام التي أعلنتها حكومة الإقليم، فإن ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/حزب جبل طارق الليبرالي، الذي يقوده فايان بيكاردو، قد فاز في الانتخابات العامة التي أُجريت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بنسبة تقارب ٤٩ في المائة من الأصوات، مقابل ٤٧ في المائة للديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق. ومن المتوقع إجراء الانتخابات القادمة في عام ٢٠١٥.

٧ - وبعد حملة دامت عشرة أعوام للمطالبة بحق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك سكان جبل طارق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في انتخابات البرلمان الأوروبي، حيث اعتبرتهم الدولة القائمة بالإدارة، للأغراض الانتخابية، جزءاً من سكان منطقة جنوب غرب إنكلترا.

٨ - وتتمسك اسبانيا بموقفها الذي ترى في إطاره أن دستور عام ٢٠٠٦ لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق، وأن اعتماده هو إصلاح للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله، وأنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلقة، والتي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية، وليس مبدأ تقرير المصير. وفي هذا السياق، تؤكد حكومة اسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة

المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة والمسؤولة عن العلاقات الدولية للإقليم، بما في ذلك في مجالات الخدمات المالية الدولية، وحقوق الإنسان، والبيئة.

٩ - وتعتقد المملكة المتحدة من جانبها أن إقليم جبل طارق، باعتباره إقليمًا منفصلاً اعترفت به الأمم المتحدة، وأدرج منذ عام ١٩٤٦ في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يمنحها إليه ميثاق الأمم المتحدة. وتدرك الدولة القائمة بالإدارة أن دستور عام ٢٠٠٦ يحدد الاختصاصات ذات الصلة لحكومتها المملكة المتحدة وجبل طارق.

### ثالثاً - الميزانية

١٠ - طبقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن إيرادات حكومة الإقليم حتى آذار/مارس ٢٠١٣ بلغت ٤٨٦ مليون جنيه، وبلغت نفقاتها نحو ٣٧١ مليون جنيه. وصادقت حكومة الإقليم على مبلغ ٥٤ مليون جنيه كنفقات على مشاريع رأسمالية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، تمول عبر صندوق التحسين والتنمية. وتبلغ أعلى نسبة ممكنة للضريبة الشخصية الفعلية في جبل طارق ٣٠ في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة لدى الشركات ١٠ في المائة. وقد أصبح النظام الضريبي للإقليم مدعاة للقلق في سياق تشريعات الاتحاد الأوروبي.

### رابعاً - الأحوال الاقتصادية

#### ألف - لمحة عامة

١١ - لا تُعرف لإقليم جبل طارق موارد طبيعية، كما يفتقر إلى الأراضي الزراعية. وأصبح الاقتصاد يركز بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل العمليات المصرفية، والتأمين، والشحن، وإدارة حافظات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار بواسطة الإنترنت. وطبقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لجبل طارق إلى ما يقرب من ١,١٣٨ بليون جنيه في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنحو ٣٨ ٠٠٠ جنيه.

١٢ - وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد بقدر كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد تغير الوضع بدرجة كبيرة على مر السنين، وانخفض الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة من ٦٠ في المائة من اقتصاد

جبل طارق إلى أقل من ٦ في المائة. وفي عام ٢٠١٣، استخدمت الوزارة قرابة ٦٠٠ شخص من قوة عمل بلغت نحو ٢٠.٠٠٠ شخص.

## باء - التجارة

١٣ - في عام ٢٠١٢، بلغ إجمالي واردات الإقليم قرابة ٢,٢٨٦ بليون جنيه. ويستورد الإقليم نحو ٣١ في المائة من السلع غير الوقودية من المملكة المتحدة. وتُعد إسبانيا، وألمانيا، وهولندا من بين المصادر الأخرى للسلع غير الوقودية. وبلغ مجموع صادرات الإقليم في عام ٢٠١٢ نحو ١,٩٠٨ بلايين جنيه. وظلت هذه الصادرات تتمثل أساساً في إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية الموجهة لقطاع الشحن.

١٤ - وفي هذا الصدد، استنكرت حكومة إسبانيا مراراً خلال عام ٢٠١٣ المعدل المزعج لإمدادات الوقود التي تُنقل من البحر في صهاريج على متن سفن من جبل طارق ("التموين بالوقود") باعتباره خطراً بيئياً جسيماً في منطقة ضيقة مثل مضيق جبل طارق.

١٥ - وتشير حكومة المملكة المتحدة من جانبها إلى أن صناعة التموين بالوقود في جبل طارق تعد من الأنشطة التجارية المنظمة بصورة جيدة والقانونية، وأنها تفي بلوائح التلوث البحري للمنظمة البحرية الدولية، ولها سجل بيئي قوي.

## جيم - الخدمات المالية والمصرفية

١٦ - وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية، بينما يعد المركز المالي لجبل طارق مسؤولاً عن التسويق وتعزيز الخدمات المالية الدولية. ومع نهاية عام ٢٠١٣، وقّع الإقليم ٢٧ اتفاقاً لتبادل المعلومات. ويعمل ١٨ مصرفاً في جبل طارق. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وسعت المملكة المتحدة مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف لتشمل جبل طارق، وهي المذكرة المتعلقة بالتشاور والتعاون وتبادل المعلومات، والتابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

## دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٧ - أُنفق على ترتيبات تعزيز النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة، إسبانيا، في عام ٢٠٠٦. وتشمل هذه الترتيبات القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص

والمركبات. وتظل عمليات التفتيش التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق ليس عضواً في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. ثم إن المملكة المتحدة (وبالتالي جبل طارق) توجد خارج منطقة شينغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية.

١٨ - ووفقاً لما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، فإنه منذ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، وفي أعقاب إقامة حكومة جبل طارق لشعاب اصطناعية لأغراض بيئية، أجرت حكومة اسبانيا عمليات تفتيش تستغرق وقتاً طويلاً بصورة غير متناسبة على الحدود بين جبل طارق واسبانيا، مما يؤدي إلى حالات تأخير تصل إلى سبع ساعات.

١٩ - وتؤكد اسبانيا من جانبها أن عمليات التفتيش عند الشعاب ليس لها أي دافع سياسي، وأنها تتم فقط لضمان الالتزام التام بتشريعات اسبانيا والاتحاد الأوروبي، وفقاً لمبادئ العشوائية، والتناسب، وعدم التمييز. وتعد عمليات التفتيش ضرورية بالنسبة لاسبانيا من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي، كما أنها ضرورية بشكل خاص نظراً لأن عمليات الاتجار غير المشروع في هذه المنطقة بمختلف أنواعها أصبحت شائعة (انظر الفقرة ٣١ أدناه)، ولأن إقليم جبل طارق ليس ضمن منطقة شينغن أو ضمن الاتحاد الجمركي الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تؤكد اسبانيا أن نقطة التفتيش التابعة للشرطة والسلطات الجمركية عند بلدة لينيا دي لا كونسبسيون (الشعاب)، والتي تمثل خط الحدود الذي يفصل بين اسبانيا وإقليم جبل طارق، لا ترقى إلى رسم للحدود التي تعترف بها اسبانيا وفقاً لمعاهدة أوترخت (انظر الفقرة ١ أعلاه).

٢٠ - ولا تزال حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتصلة بسلامة الطيران وأمنه فيما يتعلق بمطار جبل طارق، وهو عبارة مدرج عسكري متاح للرحلات المدنية، بينما تحتفظ وزارة الدفاع بمقاليد الأمور والمسؤولية التشغيلية فيما يتعلق بجوانب الطيران العسكري للمدرج. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن التشريعات التي سنها برلمان جبل طارق تنص على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقى بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال اسبانيا ترفض مثل هذه المسؤولية. وترى اسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يتمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج بين المناطق المسلمة بموجب معاهدة أوترخت. ومن جانبها، فإن المملكة المتحدة واثقة من سيادتها على إقليم جبل طارق بأكمله استناداً لمعاهدة أوترخت والحيازة المستمرة خلال فترة طويلة من الزمن.

٢١ - ويعد مضيق جبل طارق من المعابر المائية الرئيسية؛ كما أن مرافق موانئ الإقليم يستخدمها العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة. ووفقاً لما ذكرته

المملكة المتحدة، فإن المضيق يغطي مسافة ٣ أميال من المياه الإقليمية البريطانية لجبل طارق (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع مياه إقليمية أخرى)، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرت اسبانيا، فإنها تمارس حقوقها السيادية وولايتها القضائية على المياه الإقليمية التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافق الميناء التابع لها).

٢٢ - وتحتج الدولة القائمة بالإدارة لدى حكومة اسبانيا بصورة منتظمة على عمليات التوغل غير المشروع التي تقوم بها السفن الاسبانية في مياه جبل طارق الإقليمية، باعتبارها انتهاكات للمادة ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، ولاتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر، والتي تطالب السفن الآلية بإنارة أضوائها في الفترة ما بين غروب الشمس وشروقها.

٢٣ - وتقول اسبانيا من جانبها إن ما تصفه المملكة المتحدة "بعمليات الاقتحام غير القانونية" من جانب السفن الاسبانية هي أنشطة روتينية تقوم بها سفنها في المياه الاسبانية (انظر الفقرة ١).

## هاء - السياحة

٢٤ - سجل قطاع السياحة في عام ٢٠١٢ زيادة في عدد الزوار بلغت نحو ١٢ مليون زائر. ويتألف زوار جبل طارق أساساً من أشخاص قادمين براً من اسبانيا في رحلات ليوم واحد، ووافدين من المملكة المتحدة، وخاصة من السياحة عن طريق الجو، ووافدين عن طريق البحر، بمن فيهم زائرون على متن عبّارات قادمة من المغرب، وعلى متن سفن سياحية زائرة ليوم واحد.

## خامساً - الأحوال الاجتماعية

### ألف - اليد العاملة

٢٥ - كان يوجد في الإقليم حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ نحو ٢١ ٥٠٠ وظيفة، من بينها وظائف من أكبر القطاعات الصناعية، ونحو ٢ ٠٠٠ وظيفة في البناء والتشييد، وأكثر من ٣ ١٠٠ وظيفة في مجال الأعمال المصرفية والمالية، وأكثر من ٢ ٨٠٠ وظيفة في مجال القمار والرهانات، وقرابة ٣ ٠٠٠ وظيفة في قطاع تجارة التجزئة. وبلغت نسبة البطالة ٣,٧ في المائة من القوة العاملة.

## باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٦ - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، والتي تغطي مجالات من قبيل التأمين ضد إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، ومِنح وبدلات الأمومة، ومِنح الوفاة، والمعاشات التقاعدية للمسنين، واستحقاقات الأرمال، وبدلات الوصاية.

## جيم - الصحة العامة

٢٧ - تتولى الهيئة المعنية بشؤون الصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم الذي لم يسجل أية وفيات بين الأطفال خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتواصل حكومة الإقليم تلبية احتياجات المسنين.

## دال - التعليم

٢٨ - التعليم في جبل طارق مجاني وإجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الانكليزية. ويضم التعليم العام ١١ مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين، بالإضافة إلى كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني اللذين يضمان ٥٠٠٠ طالب. وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة قرابة ١٠٠ في المائة.

٢٩ - وبلغت نفقات التعليم خلال السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٣ قرابة ٣٤ مليون جنيه، وكانت نفقات تحسين المباني المدرسية في حدود ٢ مليون جنيه تقريباً. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وأفادت حكومة الإقليم بأنه في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التحق ٨٣٣ طالباً بجامعات في المملكة المتحدة.

## هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٠ - تتولى الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في

جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٣١ - ويشير التقرير السنوي لهيئة شرطة جبل طارق عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى أن الأرقام الإجمالية لقضايا الإحرام المسجلة قد انخفضت بنسبة ١٨ في المائة لتصل إلى ٣٧٠٠ حالة تقريباً خلال الفترة قيد الاستعراض. وهذا يمثل انخفاضاً إجمالياً في جميع قطاعات الجريمة، بما في ذلك الجرائم الخطيرة، وجرائم المخدرات، ومخالفات المرور. وفي عام ٢٠١٢، اعتبر استقصاء هيئة شرطة جبل طارق تهريب التبغ قضية ينبغي التصدي لها في التخطيط المتعلق بالشرطة. وطبقاً للأرقام التي قدمتها اسبانيا، زاد تهريب التبغ القادم من هذا الإقليم بنسبة ٢١٣ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، ليصل في عام ٢٠١٣ إلى ما مجموعه قرابة مليون علبة من لفائف التبغ.

٣٢ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وهي اتفاقية ترعاها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد تم توسيعها لتشمل إقليم جبل طارق. وتركز هذه الاتفاقية على جانب العرض فيما يتعلق برشاوى المعاملات التجارية، وتضع معايير ملزمة قانوناً لتجريم مثل هذه الرشاوى، وتنص على مجموعة من التدابير المتعلقة بإنفاذ هذه المعايير.

## واو - حقوق الإنسان

٣٣ - فيما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان المنطبقة في جبل طارق: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم فضلاً عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وبناءً على طلب حكومة جبل طارق في عام ٢٠١٣، تعد المملكة المتحدة في سبيلها لتوسيع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل الإقليم.

## سادسا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٣٤ - أسفرت المفاوضات بين المملكة المتحدة واسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. ولم تعقد أي اجتماعات للمنتدى

منذ عام ٢٠١٠. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة منتدى الحوار، وكبدليل، عرضت إجراء حوار غير رسمي مخصص يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بمختلف المسائل قيد المناقشة. وفي حين قد يكون قبول إنشاء فرق مخصصة تضم جميع الأطراف المعنية الوسيلة المناسبة للتعامل مع بعض القضايا المحددة قيد المناقشة، فقد أعربت اسبانيا عن موقف يفيد بأن المنتدى لم يعد قائماً، وأنه ينبغي أن يُستعاض عنه بألية جديدة للتعاون المحلي لمصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق.

٣٥ - واقترحت حكومة المملكة المتحدة من جانبها إجراء محادثات مخصصة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، مع اتباع شكل مرن للمناقشات من أجل استيعاب الشواغل الاسبانية المتعلقة بالتمثيل، بحيث يمكن تجميد المسائل الجانبية لتظل في جانب واحد. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت المملكة المتحدة تنتظر تأكيداً من حكومة اسبانيا بأنها على استعداد لمواصلة الحوار بشأن هذه الشروط. وتشير حكومة اسبانيا في هذا الصدد إلى أنها قد وافقت على شكل المناقشات، وأنها تسعى للتوصل إلى اتفاق مع حكومة المملكة المتحدة بشأن الشروط التي سيتم على أساسها إجراء المحادثات المخصصة.

## سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٦ - في بيان مقدم في إطار ممارسة حق الرد أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أشار ممثل المملكة المتحدة، وهي الدولة القائمة بالإدارة، ضمن جملة أمور، إلى أن للمملكة المتحدة سيادة على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وأن جبل طارق، كإقليم منفصل، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية الممنوحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وينص دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، وليست علاقة قائمة على الاستعمار. ولن تدخل المملكة المتحدة في ترتيبات تنتقل بموجبها السيادة على شعب جبل طارق إلى دولة أخرى بغير رضاه، ولن تدخل في مفاوضات تتعلق بالسيادة يعارضها هذا الشعب.

٣٧ - ومضى يقول إن المملكة المتحدة وجبل طارق يرغبان في مواصلة المشاركة في المنتدى الثلاثي للحوار، وهو أكثر السبل ذات المصدقية، والبناءة، والعملية لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق واسبانيا، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف. وتأسف المملكة

المتحدة لانسحاب اسبانيا من هذه المحادثات في عام ٢٠١١. غير أنه إثر اقتراح قدمته المملكة المتحدة وجبل طارق إلى اسبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، لاحظ بلده تحركاً بنّاءً لإجراء محادثات مخصصة بهدف تعزيز التعاون.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، نفت المملكة المتحدة الادعاءات بأنها قد احتلت البرزخ والمياه المحيطة به بطريقة غير قانونية. وعملاً باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المياه الإقليمية تنبثق من السيادة على الأرض. وعندما تم التنازل عن الأرض بموجب معاهدة أو تريختت، نشأ عن ذلك تنازل عن السيادة على المياه المقابلة. ولذا فإن المملكة المتحدة متأكدة من سيادتها على المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني. وستواصل المملكة المتحدة الاحتفاظ بالسيادة البريطانية، وستستخدم طائفة من الاستجابات المناسبة في المجال البحري، وأعمال الشرطة، والمجال الدبلوماسي ضد عمليات التوغل والحوادث الأخرى.

٣٩ - وقال المتحدث في ختام كلمته إن المملكة المتحدة تنفي أيضاً الادعاءات المتعلقة بوضع كتل خرسانية في خليج جبل طارق. فإنشاء الشعاب يعد إجراء قانونياً، وجزءاً من خطة طويلة الأجل لإدارة البيئة البحرية تقوم بها حكومة جبل طارق لتحسين الأرصدية السمكية وتجديد الموئل. ويتفق استخدام الكتل الخرسانية الخاملة لإنشاء شعاب اصطناعية مع أفضل الممارسات الدولية، كما يتفق في رأيه مع نهج اسبانيا ذاته فيما يتعلق بالشعاب الاصطناعية.

٤٠ - ورداً على البيان الذي ألقاه ممثل اسبانيا في نفس الاجتماع، أكد ممثل المملكة المتحدة من جديد أن المياه الإقليمية تنبثق من السيادة على الأرض بموجب القانون الدولي، ولذا فإن المملكة المتحدة متأكدة من سيادتها على المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني (انظر A/C.4/68/SR.5).

## باء - موقف حكومة الإقليم

٤١ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قال رئيس وزراء جبل طارق، ضمن ما قال، مخاطباً اللجنة الرابعة، إنه بعد مضي ٥٠ عاماً من قيام ممثلي جبل طارق بإبلاغ اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بأن هدفهم هو الحكم الذاتي، تحقق مركز يرقى إلى الحكم الذاتي، ولا يبلغ الاستقلال. فإذا كانت الجمعية العامة توافق على هذا البيان، فعليها أن تحذف مسألة جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أما إذا كانت لا توافق على ذلك، فيجب على اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تقديم المساعدة اللازمة لمعالجة أي أوجه قصور في دستور جبل طارق.

٤٢ - وفي رأيه أنه ليس صحيحاً أن بعض حالات الاستعمار تعد خاصة ومعيّنة بسبب نزاعات تتعلق بالسيادة، كما تصر إسبانيا والأرجنتين في حالة مسألة جزر فوكلاندا، حيث تتضافر جهودهما لوضع مبدأ لا أساس له في قرارات الأمم المتحدة أو القانون الدولي العرفي. وقد فعلت إسبانيا والأرجنتين ذلك لتجنب تطبيق حق تقرير المصير غير القابل للتصرف على شعبيّ جبل طارق وجزر فوكلاندا.

٤٣ - ومضى المتحدث قائلاً إنه بالرغم من أن سكان جبل طارق كشعب لا يريدون شيئاً أكثر من أن يُسمح لهم بالعيش دون تدخل، وفي جو من الصداقة مع جميع الشعوب، والتعاون مع جيرانهم المتاخمين لهم، فإنهم تعرضوا من جانب إسبانيا "لحملة غير مسبوقّة من التحريض والكرهية ضدهم، وإلى عقوبات اقتصادية، وقيود مادية على الحدود، وإلى عمليات اقتحام من جانب الشرطة والجيش لبحرهم الإقليمي، وإلى إطلاق الرصاص ضدهم، وإضرار النيران في ممتلكاتهم، والإضرار بها في إسبانيا". وبعد أن رفضت الحكومة الحالية في إسبانيا المنتدى الثلاثي للحوار الواعد، وعقدت العزم على نقض الاتفاقات التي تمّ توصل إليها في إطار ذلك المنتدى، استغرق الأمر من تلك الحكومة ثمانية عشرة شهراً لقبول الاقتراح بإجراء اتصالات مخصصة تتناول المجالات التي يمكن أن تتحقق فيها فوائد محتملة وأوجه تفاهم متبادلة. واحتتم المتحدث بيانه بأنه لا يمكن أن يكون هناك انتقال متفاوض عليه بموجب عمليته بروكسل لأن شعب جبل طارق لن يوافق مطلقاً على أي مناقشة أو انتقال من هذا القبيل (انظر A/C.4/68/SR.5).

## جيم - موقف حكومة إسبانيا

٤٤ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أدلى ماريانو راخوي برأي رئيس وزراء إسبانيا ببيان أمام الجمعية العامة أشار فيه إلى جملة أمور من بينها أن الجمعية العامة وضعت مبدأً راسخاً عالمياً وقانونياً بشأن إنهاء الاستعمار، التزمت به إسبانيا بكل إخلاص. ومرة أخرى، يجد لزاماً عليه أن يطرح أمام الجمعية العامة مسألة جبل طارق، وهي مستعمرة بريطانية أدرجتها المنظمة في عام ١٩٦٣ ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنتظر إنهاء الاستعمار، وهو الإقليم الوحيد من هذا القبيل في أوروبا، والذي أضرّ بالسلامة الإقليمية لإسبانيا. ومضى يقول إنه منذ ذلك الوقت تجاهلت المملكة المتحدة تفويض الجمعية العامة والالتزام الذي أعلنته لإسبانيا في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤. وعلاوة على ذلك، فإنه يرى أن هذه المفارقة الاستعمارية المستمرة لا تزال تضايق مواطني جبل طارق والمنطقة المحاورة. وإذ تطرح إسبانيا هذه القضية على أساس الشرعية التي منحها مبدأ الجمعية العامة العالمي

لإنهاء الاستعمار، فإنها تؤكد مجدداً دعوتها للمملكة المتحدة باستئناف الحوار الثنائي والتعاون الإقليمي.

٤٥ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أدلى الممثل الدائم لاسبانيا ببيان أمام اللجنة الرابعة أشار فيه، ضمن جملة أمور، إلى أن مبدأ سلامة الأراضي ينطبق على مسألة جبل طارق، كما أوضحت الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة، وأن المفاوضات الثنائية بين اسبانيا والمملكة المتحدة يجب أن تحترم هذا المبدأ. وبالنسبة لاسبانيا، فإن الحل يكمن في استعادة الأراضي التي انتقلت من اسبانيا بموجب معاهدة أوترخت، والأراضي التي احتلتها المملكة المتحدة بعد ذلك بصورة غير شرعية، ولا سيما البرزخ والمياه المحيطة به. ويجب أن تؤخذ مصالح شعب جبل طارق في الاعتبار، وفي المفاوضات مع اسبانيا، تعد المملكة المتحدة مسؤولة عن تلك المصالح باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة. غير أن جبل طارق لا يمكن أن يكون طرفاً في محادثات السيادة، وكما اعترفت المملكة المتحدة مراراً، فإنه بموجب معاهدة أوترخت، لا يمكن أن يتحقق الاستقلال لجبل طارق بدون موافقة اسبانيا. كما أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على حالة جبل طارق.

٤٦ - ومضى المتحدث قائلًا إن التوتر قد ازداد بين اسبانيا والمستعمرة منذ عام ٢٠١٢، عندما أنهت سلطات جبل طارق اتفاق عام ١٩٩٩ غير الرسمي مع رابطات صيادي السمك الاسبان. وفي صيف عام ٢٠١٣، وُضعت كتل خرسانية في مياه تعتبرها اسبانيا ملكاً لها، واستمر العمل في الرصيف على الجانب الشرقي من الصخرة لتوسيع رقعة الإقليم. وفي رأي المتحدث أن الرغبة البريطانية في احتلاق واقع جديد على الأرض تكمن وراء جميع هذه المشاكل.

٤٧ - وأضاف أن اسبانيا، من جانبها، على استعداد للمحافظة على العلاقات الجيدة مع المملكة المتحدة وفقاً للقانون الدولي والمبادئ المقررة. ولا تقبل اسبانيا منتدى الحوار الثلاثي، الذي أصبح أداة لتعزيز مطالبه جبل طارق بالسيادة، بيد أنها تنظر نظرة إيجابية إلى الاقتراح البريطاني بإجراء حوار مخصص، نظراً لأنه قد يضع إطاراً لمزيد من التعاون الإقليمي والمحلي. واحتتم المتحدث بيانه بقوله إنه ينبغي للمملكة المتحدة، بصفتها صديقة وحليفة، أن تعيد إطلاق الحوار الثنائي بشأن قضايا السيادة، مع أخذ خصوصيات الحالة بعين الاعتبار.

٤٨ - وممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبدتها ممثل المملكة المتحدة في نفس الاجتماع، قال ممثل اسبانيا إن موقف اسبانيا فيما يتعلق بالمناطق التي تم التنازل عنها لبريطانيا بموجب معاهدة أوترخت لم يتغير. فلا تعترف اسبانيا بأن للمملكة المتحدة أي حقوق في البر والجو والبحر لا تشملها المادة ١٠ من المعاهدة، والتي بموجبها تم التنازل فقط عن مدينة جبل

طارق وقلعته ومينائه ودفاعاته وحصنه. ومضى المتحدث قائلاً إن اسبانيا لم تتنازل عن البرزخ للمملكة المتحدة وفقاً لمعاهدة أوترخت، وكان دائماً تحت السيادة الاسبانية. وأضاف أن احتلال بريطانيا المستمر للبرزخ لا يفي بشروط القانون الدولي لاكتساب السيادة. ولذا تفهم اسبانيا أن احتلال البرزخ غير مشروع ويخالف القانون الدولي. وقال الممثل كذلك إن حكومته لا تشاطر الموقف الذي أعرب عنه ممثل المملكة المتحدة بأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تنطبق على المياه المحيطة بجبل طارق (انظر A/C.4/68/SR.5).

## دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة اسبانيا

٤٩ - لم تعقد في عام ٢٠١٣ أي مفاوضات ثنائية بشأن جبل طارق ضمن إطار عملية بروكسل، التي تعد عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. فقد أوضحت المملكة المتحدة أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، كما لا يمكنها أن تدخل في أية عملية للتفاوض على السيادة لا يكون جبل طارق راضياً عنها.

٥٠ - ولا تزال حكومة اسبانيا تطالب من جانبها باستئناف المحادثات الثنائية مع حكومة المملكة المتحدة بشأن السيادة، وترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي وضعته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تم مع اسبانيا في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.

## هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٥١ - اعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن الدستور الحالي يتيح علاقة دستورية حديثة وناضجة بين الجانبين، وهي علاقة لا تقوم على الاستعمار. وترى الحكومتان أن معايير الأمم المتحدة بشأن الشطب من القائمة وإنهاء الاستعمار لم تعد صالحة لهذا العصر، وتعترفان بأن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

## ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

### ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٢ - حضر ممثل عن اسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، والتي عُقدت في كيتو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وأدلى ببيان، كما فعل ممثل لجبل طارق (انظر A/68/23).

٥٣ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة، التي ناقشت مسألة جبل طارق في جلسة عُقدت في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١٣ (A/AC.109/2013/15). وكما جاء في المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2012/SR.4)، تم الإدلاء ببيانات من جانب ممثل اسبانيا، ورئيس وزراء جبل طارق، وإحدى منظمات المجتمع المدني. وبناءً على اقتراح من الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في المسألة في دورتها المقبلة، وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

### باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٤ - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في جلستها التي عقدها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وكما يتبين من المحضر الموجز (انظر A/C.4/68/SR.5)، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به رئيس وزراء جبل طارق. وفي الجلسة نفسها، أدلت اسبانيا ببيان، وفي ممارسة لحق الرد، أشارت المملكة المتحدة إلى البيان الذي أدلى به ممثل اسبانيا.

٥٥ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قال ممثل المملكة المتحدة أيضاً، ضمن ما قال، إنه برغم الضغوط المتزايدة الأخيرة على جبل طارق من جانب اسبانيا، سيواصل بلده احترام رغبات شعب جبل طارق في جميع الأمور، بما في ذلك إجراء محادثات مخصصة تشارك فيها المملكة المتحدة واسبانيا وجبل طارق (انظر A/C.4/68/SR.7).

٥٦ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أدلت اسبانيا ببيان في إطار ممارستها لحق الرد يفيد بأن الموقف الحالي في جبل طارق هو نتيجة للنهج التصادمي الذي تتخذه السلطات المحلية إزاء التعاون الإقليمي. فقد عرقلت عمليات الصيد الاسبانية في القاع ولم تحترم التزاماتها بمكافحة محاولات التهريب، مما أرغم اسبانيا على زيادة إجراءاتها الأمنية في المنطقة، عملاً بالتشريعات المحلية والأوروبية. غير أن حكومتها على استعداد لمواصلة المناقشات بشأن

شروط الاجتماعات المخصصة بين اسبانيا والمملكة المتحدة، وبمشاركة سلطات محلية وإقليمية من كلا الجانبين، من أجل استئناف التعاون الإقليمي. وفيما يتعلق بالسيادة على جبل طارق، فإن تفويض الأمم المتحدة في غاية الوضوح: فينبغي للمملكة المتحدة واسبانيا بدء التفاوض. فأبي موقف استعماري يقضي بصورة جزئية أو كلية على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لأي بلد عندما يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/C.4/68/SR.8).

٥٧ - وفي الجلسة المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (A/C.4/68/L.6)، قدمه رئيس اللجنة (انظر A/C.4/68/SR.14).

٥٨ - وفي رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس اللجنة الرابعة، رفض الممثل الدائم لاسبانيا بصورة قاطعة البيانات التي أدلى بها رئيس وزراء جبل طارق في اليوم السابق أمام اللجنة الرابعة، ووصفها بأنها "غير مقبولة لأنها تحتوي على أكاذيب جليّة وعبارات شتم حسيمة في حق الشعب الاسباني وسلطاته ووسائل الإعلام" (انظر A/C.4/68/7).

### جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٩ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبناءً على توصية من اللجنة الرابعة، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت المقرر ٥٢٣/٦٨ بشأن مسألة جبل طارق، وفيما يلي نصه:

#### إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقررها ٥٣٠/٦٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢:

(أ) تحث حكومتَي اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أن تتوصلا، مراعتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) تحيط علماً برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق؛

(ج) تحيط علماً بموقف اسبانيا الذي مفاده أن المنتدى لم يعد قائماً، وأنه ينبغي أن يُستعاض عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي لمصلحة الرفاه الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(د) تحيط علماً بالجهود التي يبذلها الطرفان لحل المشاكل الراهنة، والدخول في شكل مرن، ويتسم بالتجاوب من أشكال الحوار بين جميع الأطراف المعنية والملائمة، وعلى أساس غير رسمي ومخصص، بغية التوصل إلى حلول مشتركة، وإحراز تقدم بشأن المسائل ذات المنفعة المتبادلة.